المملكة المغربية

وزارة الداخلية

اليوم التحسيسي لفائدة رؤساء أقسام الشؤون القروية

تحت شعار "اللاتمركز خيار استراتيجي في تدبير الأراضي الجماعية"

الرباط 16 أكتوبر 2012

الكلمة الإفتتاحية للسيد الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية

بسم الله الرحمن الرحيم و الصلاة و السلام على أشرف المرسلين

السيدالوالي الكاتب العام،

السيدالوالي المدير العام للجماعات المحلية،

السيدات والسادة العمال،

السادة المديرين،

حضرات السيدات والسادة

يسعدني أن أترأس افتتاح هذا اليوم التحسيسي الذي يجمع أطر ومسؤولي الوزارة المعنيين بالسهر على تدبير شؤون الجماعات السلالية والأراضي الجماعية على المستويين المركزي والإقليمي، المنظم تحت شعار " اللاتمركز خيار استراتيجي في تدبير الأراضي الجماعية".

وانعقاد هذه التظاهرة يأتي تكريسا لسُنَّةٍ حميدة دأبت مديرية الشؤون القروية على الحفاظ عليها منذ سنة 2005 وذلك لتمثين التواصل والتنسيق بين المصالح المركزية والإقليمية.

و في هذا الإطار يندرج هذا اليوم التحسيسي حول موضوع يكتسي أهمية بالغة في التسيير والتدبير المستقبلي للأراضي الجماعية الذي سيفوض في القريب العاجل قسطا هاما من المهام الموكلة إلى الوصاية من المستوى المركزي إلى المستوى الإقليمي في إطار سياسة اللاتمركز التي تعتبر توجها إستراتيجيا لوزارة الداخلية.

أيها السيدات والسادة

قبل التطرق لموضوع لاتمركز تدبير الأراضي الجماعية، أغتنم هذه الفرصة للتذكير أولا بأهم منجزات الوزارة في الفترة الأخيرة الهادفة إلى إضفاء مزيد من النجاعة والشفافية والإحترافية على تدخلاتها لضمان تعبئة أنجع للأراضي الجماعية آخذين بالاعتبار و جاعلة نصب أعينها مصالح الجماعات السلالية وتحسين ظروف عيش ذوي الحقوق.

وهكذا، قامت مديرية الشؤون القروية بوضع مخطط إستراتيجي جديد متعدد السنوات يسعى إلى تحقيق أهداف محددة في أفق سنة 2014 عملا بالطرق الحديثة للتدبير ومرتكزاً على توجهات عامة نذكر منها بالأساس :

1. ضبط المعطيات الخاصة بالجماعات السلالية و الأراضي الجماعية؛
2. تحصين مصالح الجماعات السلالية وتسريع وثيرة التصفية القانونية للرصيد العقاري الجماعي ؛
3. التثمين الأفضل للأراضي الجماعية وتعزيز إدماج الجماعات السلالية في مسلسل التنمية البشرية ؛
4. استشراف الآفاق المستقبلية للأراضي الجماعية.

يتطلب تفعيل برنامج العمل الاستراتيجي هذا تظافر جهود المصالح المركزية والإقليمية حتى يتسنى بلوغ أهدافه إن شاء الله.

كما أن هذه المديرية، وفي إطار مخطط شامل لتقوية التواصل الداخلي والخارجي مع محيطها وشركائها، قامت مؤخرا بإعداد موقع إلكتروني خاص بالجماعات السلالية

والأراضي الجماعية أعطيت انطلاقته الفعلية من طرف السيد وزير الداخلية كما هو في علمكم خلال الأسبوع الفارط.

وسيعمل هذا الموقع على تعزيز وتطوير التواصل حول الجماعات السلالية والأراضي الجماعية، كما سيوفر مجموعة من المعلومات والمعطيات بخصوص الجماعات السلالية وممتلكاتها ويقدم أجوبة على التساؤلات التي يطرحها كل الفاعلين المهتمين من باحثين وأساتذة جامعيين ومؤسسات حقوقية وجمعيات المجتمع المدني.

وفي هذا الإطار، أهيب بكم بدل كل الجهود اللازمة لتزويد هذا الموقع بالمعلومات التي تخص النفوذ الترابي لأقاليم و عمالات المملكة وإغنائه بمساهماتكم في مجالات تدبير الجماعات السلالية والأراضي الجماعية.

أيها السيدات والسادة

إن سياسة اللاتمركز التي تم التأكيد عليها كأولوية في الخطاب الملكي السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده بمناسبة عيد العرش المجيد بتاريخ 31 يوليوز 2012 ، تسعى بالأساس إلى دعم مسلسل اللامركزية والجهوية الموسعة، كما تهدف إلى خلق الظروف الملائمة لإنجاز الإصلاحات الضرورية لدعم مسلسل التنمية الإقتصادية والإجتماعية للمملكة.

وفي هذا الإطار، إن مسلسل لاتمركز تدبير الأراضي الجماعية تُوِّجَ مؤخراً باستصدار ميثاق لاتمركز تدبير الأراضي الجماعية، والذي يشكل حدثا هاما في برنامج الوزارة لكونه يندرج ضمن التوجهات الإستراتيجية لحكومة صاحب الجلالة الملك محمد

السادس نصره الله وأيده، التي تعتبر سياسة اللاتمركز وسيلة للحكامة الجيدة في تدبير المرفق العمومي.

كما أن هذا المسلسل يندرج ضمن توجه رئيسي لوزارة الداخلية يرمي إلى تخويل مزيد من الإختصاصات للمستوى الترابي في إطار اللاتمركز الإداري.

و سيمكن ميثاق لاتمركز تدبير الأراضي الجماعية من تقريب الإدارة من المواطن وتحسين جودة الخدمات، وتنمية روح المبادرة وتعزيز المسؤولية على الصعيد الإقليمي وتقوية وتحسين هياكل العمل ومساطر التدبير الخاصة بالجماعات السلالية والأراضي الجماعية.

وسترتكز العلاقة بين المصالح المركزية والإقليمية على أساس تعاقدي في إطار برامج العقود التي سيتم تدريجيا تطويرها وتعميمها على كافة العمالات و الأقاليم، حسب الآجال المحددة لنقل الاختصاصات والوسائل المعبئة لهذا الغرض.

كما يجب التأكيد على أن التفعيل التدريجي لمسلسل لاتمركز تدبير الأراضي الجماعية يستوجب القيام بعمليات تمهيدية أهمها ربط أقسام الشؤون القروية بعمالات وأقاليم المملكة بالنظام المعلوماتي المندمج لمديرية الشؤون القروية، وذلك لتمكين المستوى الإقليمي من تسيير مندمج للممتلكات الجماعية في إطار الاختصاصات المنقولة إليه. كما سيشكل هذا النظام قاعدة لتبادل المعلومات مع المصالح المركزية للوصاية من أجل تأمين التواصل وتبليغ قرارات الوصاية عبر هذا النظام المعلوماتي.

وفي هذا الصدد، أطلب من الجميع الانخراط الفعال في دينامية التحديث هذه، حيث يتعين عليكم بذل كل الجهود لبلورة هذا التوجه وإعطاء العناية اللازمة لتفعيل مقتضيات ميثاق لاتمركز تدبير الأراضي الجماعية وذلك باتخاذ جميع التدابير الضرورية لكون هذا المسلسل يعتبر ورشا مهيكلا في تدبير و تسيير الجماعات السلالية و ممتلكاتها.

كما يتعين على مسؤولي وأطر مديرية الشؤون القروية مضاعفة الجهود لمواكبة ودعم مسلسل لاتمركز تدبير الأراضي الجماعية، وذلك بالقيام بمهام التوجيه والتنظيم والتأطير والعمل على تقوية القدرات وتعبئة الوسائل اللازمة لإنجاح هذا المشروع على المستويين المركزي والإقليمي.

أيها السيدات والسادة

إن مديرية الشؤون القروية قد حققت نتائج مشجعة في مختلف مجالات تدبير الجماعات السلالية والأراضي الجماعية من تصفية قانونية أو تثمين للرصيد العقاري الجماعي أو انجاز مشاريع لفائدة الجماعات السلالية، إلا أن تفعيل مسلسل لاتمركز تدبير الأراضي الجماعية، والذي يندرج في إطار تحديث أساليب العمل على صعيد الوزارة، أصبح يفرض ملائمة التنظيم المؤسساتي لهذه المديرية مع التوجهات الجديدة المضمنة بميثاق اللاتمركز وذلك من أجل ضمان نقل قدراتها للمستوى الإقليمي والقيام بمهامها الجديدة في ميادين البرمجة والتتبع والتقييم والمراقبة.

كما تجدر الإشارة كذلك، إلى أن ما تم تحقيقه قد ساهمت في انجازه بصفة فعالة الإدارة الترابية بمختلف عمالات وأقاليم المملكة. وسيجعل التوجه الجديد الخاص بالتدبير اللامتمركز للأراضي الجماعية من المستوى الإقليمي الفاعل والمسؤول المباشر في اتخاد المبادرات والقرارت التي تهم المجالات المفوضة.

وفي هذا الصدد، فإن هذه الوزارة ستعمل جاهدة من أجل تعزيز وتأهيل الموارد البشرية على صعيد الإدارة الترابية بمختلف عمالات وأقاليم المملكة و ذلك من أجل تفعيل ومواكبة مسلسل لاتمركز تدبير الأراضي الجماعية في أحسن الظروف.

أيها السيدات والسادة

لا تفوتني هذه الفرصة دون الإشارة إلى مسلسل الحوار الوطني التي تعتزم وزارة الداخلية إطلاقه من أجل استشراف رؤيا مستقبلية للأراضي الجماعية في إطار مقاربة تشاركية وتشاورية مع جميع الفاعلين المعنيين. ومن شأن هذا الحوار الوطني أن يحدد معالم الإصلاحات التشريعية والمؤسساتية المتعلقة بهذا الموضوع.

وبهذا الخصوص، فإنكم مدعوون للمساهمة الفعالة في تهيئ أرضيات العمل والمشاركة في مواكبة هذا الورش المهيكِل.

أيها السيدات والسادة

إن البرنامج المسطر لهذا اللقاء والنقاشات التي ستعرفها أشغال هذا اليوم التحسيسي حول موضوع لاتمركز تدبير شؤون الجماعات السلالية والأراضي الجماعية، سَتُسْفِرُ بدون شك على بلورة توصيات ومقترحات عملية من شأنها أن تساعد على التفعيل الأمثل لمقتضيات ميثاق لاتمركز تدبير الأراضي الجماعية.

وفي الأخير، أريد أن أخص بالتنويه والتشجيع المجهودات التي تبدلها المصالح المركزية للوزارة وكذا الإدارة الترابية بمختلف عمالات وأقاليم المملكة للسهر على التدبير الأمثل للجماعات السلالية وممتلكاتها و تحسين ظروف عيش أفرادها.

وفقنا الله جميعا لخدمة الصالح العام تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده وأقر عينه بصاحب السمو الملكي ولي العهد الأمير مولاي الحسن وصنوه الأمير مولاي رشيد وسائر أفراد الأسرة الملكية الشريفة إنه سميع مجيب الدعاء.

و السلام عليكم و رحمته الله تعالى و بركاته.